للاختلاف في الكيف والكم معا وهو يتعلق بالنقض كما هو الظاهر ولا يحتاج الى ذلك
التكلف **قلت** السور عندهم هو الامر الدال على كمية افراد المحكوم
عليه من كلية او جزئية فقط ولا دلالة له على كيفية اصلا بدليل اطباقهم في هذا
المقام على اشتراط الاختلاف في الكيف والكم ثم سلمنا صحة ذلك فانه لا يجدي
شيئا لصحة وجود مطلق التضاد بين سوري الكلية والجزئية مع الاتفاق في الكيف
والاختلاف فيه **قال قلت** اشتراطهم اولا اتفاق القضيتين في الموضوع
ينافي اشتراطهم ثانيا الاختلاف فيهما بالكلية والجزئية **قلت** لا ينافيه
اذ المشترط اولا الاتحاد في الوصف العنواني وذلك لا بد منه في كل قضية
ثم ذلك المشترط غير كاف في تحقق التناقض بين المحصورتين لكذب الكليتين في مادة
الموضوع فيها اعم من المحمول والمقدم من التالي باعم جهة نحو كل حيوان
انسان بالامكان لا شيء من الحيوان بانسان بالامكان مع الاتحاد في ذلك وصدق
الجزئيتين في تلك المادة تمثيلا فيه جهة نحو بعض الحيوان انسان بالضرورة بعض
الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع الاتحاد ايضا في ذلك ولا شيء من النقيضين يجتمع
على الصدق والكذب لا يقال الاتحاد في الكليتين ظاهر وفي الجزئيتين ممنوع
فان البعض المحكوم عليه بالاثبات غير المحكوم عليه بالنفي وحينئذ شرط
الاتحاد في الموضوع في الجزئيتين كاف في تحقق التناقض من غير احتياج
الى شرط مخالفته في الكم لانا نقول المعتبر في الاتحاد عندهم هو الاتحاد
في عنوان الموضوع واما خصوصية ذاته فامر خارج عن مفهوم القضية
غير معتبر في شيء من احكامها على ما صرحوا به وحينئذ فالمحصورة
اذا كانت لا تعدو اربعة اقسام من ضرب حالتي الكم في حالتي الكيف
فان تكن موجبة كلية فنقيضها لا تعدو ايضا على بعضيتي الايجاب والكلية كقولك
كل انسان حيوان وكلما كان الشيء حيوانا فهو متحرك بالارادة ودائما اما ان
يكون

يكون الشيء متحركا بالارادة او جمادا فانها **نقيضها** ما يخالفها في كيفها وكمها
معا وهي **سالبة جزئية** التي هي في الاول بعض الانسان ليس بحيوان وفي الثاني قد
لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان متحركا بالارادة وفي الثالث قد يكون اما ان
يكون الشيء متحركا بالارادة او جمادا وبالعكس في ذلك لا يستغنى احد عن
احد النقيضين بالتناقض عن الاخر **وان تكن المحصورة سالبة كلية** كقولك
لا شيء من المتحرك بجماد وليس البتة اذا كان الشيء جمادا كان ذا حس وليس البتة
اما ان يكون الشيء ذا حس او انسانا فانها **نقيضها** ايضا ما يخالفها في شيئيها
معا وهي **موجبة جزئية** التي هي في الاول بعض المتحرك جماد وفي الثاني قد يكون
اذا كان الشيء جمادا كان ذا حس وفي الثالث قد يكون اما ان يكون الشيء ذا حس
او انسانا وبالعكس في جميع ذلك وحذف الفاء من جواب الشرط وهو جملة
اسمية ضرورة كما في قول حسان رضي الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها
تنبيهان الاول لا يتحقق التناقض في الشرطية الا بعد الاتفاق
في الجنس من اتصال او انفصال والنوع من لزوم واتفاق ومنع جمع او خلو اوهما وعناد
واتفاق **فان قلت** هل كلام الناظم مفيد لذلك **قلت** نعم لانه
اذا لم تخالف القضية نقيضها الا في الكيف او فيه وفي الكم حسبما صرح بذلك لينتفي
التناقض في اقسام القضية كانت موافقة لها فيما عدا ذلك مما هي موصوفة
به وما هو ثابت لها وذلك ظاهر وانما نبهنا عليه رغبة في البيان والايضاح **الثاني**
ما سبق انما هو مع عدم مراعاة الجهة والا فلا بد في تحقق التناقض في القضية
الموجهة من الاختلاف في الجهة لجواز صدق الممكنتين وكذب الضروريتين
في مادة الامكان الخاص مع مراعاة كل ما سبق من الاختلاف فيصدق كل انسان
كاتب بالفعل بالامكان ولا شيء من الانسان بكاتب بالفعل بالضرورة والمصنف
فيما سبق ولم اهمل ذكر الموجهات ولكون ذكرها في مبحث القضية بيستروع

Copyright © King Saud University